

الوحدة التعليمية 2

مقدمة في الحقوق الرقمية

وحدات تعليمية حول التفاضل بشأن حرية

التعبير والحقوق الرقمية

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الوحدة التعليمية 2: مقدمة في الحقوق الرقمية

تم النشر بواسطة: Media Defence

www.mediadefence.org

ديسمبر/كانون الأول 2024

تم ترخيص هذا العمل بموجب ترخيص Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License

وهذا يعني أنك حر في مشاركة هذا العمل وتكييفه طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب، وتوفر رابطاً للتريخيص، وتشير إلى ما إذا تم إجراء أي تغييرات للنص الأصلي. يجب أن تكون أي مشاركة أو تعديل من هذا القبيل لأغراض غير تجارية ويجب إتاحتها بموجب نفس شروط "المشاركة على حد سواء". يمكن العثور على شروط الترخيص الكاملة على الرابط التالي: <https://creativecommons.org/licenses/by-ncsa/4.0/legalcode>

<https://creativecommons.org/licenses/by-ncsa/4.0/legalcode>



جدول المحتويات

4.....	المقدمة
5.....	ما هي الحقوق الرقمية؟
7.....	ما هو الوسيط عبر الإنترنت
10.....	التمتع المحدود بحرية التعبير عبر الحدود
12.....	الحق في حرية التعبير على الإنترنت
13.....	الخاتمة

الوحدة التعليمية الثانية

مقدمة في الحقوق الرقمية

- إن الحقوق الرقمية — والتي تشمل الحق في حرية التعبير والخصوصية والوصول إلى المعلومات — هي نفس حقوق الإنسان الأساسية التي تتمتع بها في الحياة الواقعية ولكنها متكيفة مع عصر جديد من التكنولوجيا.
- عند فهم الحقوق الرقمية، من المهم فهم دور وسطاء الإنترنت، وهم مجموعة من الجهات الفاعلة التي توفر خدمة الوصول إلى الإنترنت واستخدامه، والتي تلعب أفعالها دورًا حاسمًا في حماية حرية التعبير والحقوق الرقمية المرتبطة بها عبر الإنترنت أو، على العكس من ذلك، تقويض هذه الحرية.
- تعد حرية التعبير على الإنترنت قوية بشكل فريد بسبب طبيعتها التي لا حدود لها، لكنها خلقت تحديات وعواقب قانونية جديدة، مثل نمو المعلومات الخاطئة والمضللة، مما أدى إلى ظهور قوانين تقييدية تحمّل المحررين والناشرين المسؤولية عن محتوى موادهم المنشورة على مواقعهم الإلكترونية، بما في ذلك المدونات والتعليقات والمواقع الإخبارية. وكان رد فعل المحاكم هو التصديق على تعليق وإغلاق خدمات الاتصالات والإنترنت لأسباب تتعلق بالأمن القومي.
- من الأهمية بمكان أن يتعامل المدافعون عن حقوق الإنسان مع التحديات الجديدة المطروحة عبر الإنترنت، وأن يعملوا على حماية الحقوق الرقمية وتعزيزها في عالم الإنترنت سريع التطور.

المقدمة

إن الحقوق الرقمية هي حقوق الإنسان التي تمتد إلى العالم الرقمي. يشير مصطلح "الحقوق الرقمية" إلى أسئلة حول كيفية ممارسة الحقوق نفسها وحمايتها، الحقوق التي كانت دائمًا أساسية لجميع البشر — مثل الحق في حرية التعبير والحق في الخصوصية وحق الوصول إلى المعلومات — في عصر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا.

هناك توتر قائم بين حقوق الإنسان والحريات، وازدياد القيود المفروضة على الوصول إلى فضاءات الإنترنت واستخدامها، والتي تستمر مع زيادة الاستقطاب السياسي والقوى المتزايدة للجهات الفاعلة غير الحكومية. تتطلب حماية وتطوير المساحات عبر الإنترنت حيث يمكن احترام حقوق الإنسان وتعزيزها استجابات فعالة للأنظمة القمعية والحلول المبتكرة.

الوحدة التعليمية 2: مقدمة في الحقوق الرقمية

بالإضافة إلى ذلك، يعد فهم الحقوق الرقمية أمراً بالغ الأهمية للقدررة على حماية حقوق الإنسان الأساسية عبر الإنترنت، حيث تتعرض حياتنا اليوم بالكامل تقريباً لقوى التكنولوجيا والإنترنت التي أعادت تشكيل كيفية تواصلنا وتفاعلنا ومشاركتنا وسلوكنا. إن الحقوق الرقمية هي الحقوق التي تنطبق في هذه الفضاءات، بما في ذلك الفروق الدقيقة الخاصة التي تأتي مع تطبيق حقوق الإنسان عبر الإنترنت.

تسعى هذه الدورة إلى تقديم نظرة عامة على الحقوق والاتجاهات الرقمية التي تؤثر على حرية التعبير عبر الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ما هي الحقوق الرقمية؟

من الثابت الآن أنه يجب أيضاً حماية الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص سواء المتصلين بالإنترنت أو غير المتصلين بالإنترنت، ولا سيما الحق في حرية التعبير. كما هو منصوص عليه في المادة 19(2) من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، ينطبق الحق في حرية التعبير بغض النظر عن الحدود والوسيلة التي يختارها المرء.

ومع ذلك، لا يزال يتم تحديد كيفية تطبيق المبادئ الراسخة لحرية التعبير على المحتوى والاتصالات عبر الإنترنت بطرق عديدة. على سبيل المثال، هل يعتبر المدونون والصحفيون المواطنون صحفيين؟ وهل يجب منحهم نفس الحماية فيما يتعلق بحرية التعبير؟ كيف يجب على الدول تنظيم إعادة تغريد أو إعادة مشاركة كلام الكراهية مقارنة بمؤلفه؟ ماذا عن اللوائح الخاصة بالبيانات التمهيرية الصادرة عن الحسابات المجهولة؟ إن صانعي السياسات والمحاكم يواجهون هذه التحديات على نحو فعال في جميع أنحاء العالم.

الوحدة التعليمية 2: مقدمة في الحقوق الرقمية

أمثلة على قضايا الحقوق الرقمية

- ولإعطاء فكرة عن مدى تعقيد القضايا التي يشملها المصطلح الشامل "الحقوق الرقمية"، إليك بعض الأمثلة:
 - الوصول إلى الإنترنت: لا يتم الاعتراف صراحة بالحق في الوصول إلى الإنترنت في معاهدات حقوق الإنسان، والتي تم وضع أهمها قبل انتشار استخدام الإنترنت على نطاق واسع. ومع ذلك، كان هناك اعتراف متزايد في السنوات الأخيرة بأن الدول ملزمة باتخاذ خطوات تدريجية لتعزيز الوصول الشامل إلى الإنترنت¹.
 - التدخلات في الوصول إلى الإنترنت: بالإضافة إلى الالتزامات الإيجابية لتحقيق تحسين تدريجي للوصول إلى الإنترنت، يتعين على الدول الامتناع عن فرض قيود غير مبررة على الوصول إلى الإنترنت من خلال إغلاق الإنترنت، وتعطيل الشبكات عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وحجب المحتوى وفلترته². إن كل هذه الأمور هي أشكال من القيود المسبقة على حرية التعبير لتقييد مستخدمي الإنترنت من التعبير عن أنفسهم من خلال هذه الخدمات والمواقع الإلكترونية الموجودة حتى قبل أن يتم التعبير عن النفس بحرية. والقانون الدولي يسمح بمساحة محدودة للغاية لمثل هذه القيود الشديدة على حرية التعبير.
 - حرية الاختيار بين مصادر المعلومات: يشير تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير (UN [Special Rapporteur on freedom of expression](#)) لعام 2017 إلى أنه في العصر الرقمي لا تكون حرية الاختيار بين مصادر المعلومات ذات معنى إلا عندما يتم نقل محتوى الإنترنت والتطبيقات من جميع الأنواع دون تمييز أو تدخل غير مبرر من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك مقدمي الخدمات³. يُعرف هذا المفهوم باسم حياد الشبكة، وهو المبدأ الذي ينص على أنه يجب التعامل مع جميع بيانات الإنترنت على قدم المساواة دون تدخل غير مبرر⁴.
 - الحق في الخصوصية: إن ممارسة الخصوصية على الإنترنت أصبحت صعبة بشكل متزايد في عالم نترك فيه بصمة رقمية مع كل إجراء نتخذه عبر الإنترنت. وفي حين تتزايد قوانين حماية البيانات في جميع أنحاء العالم، بما

¹ خوان كارلوس لارا، "الوصول إلى الإنترنت والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، جمعية الاتصالات التقدمية (سبتمبر/أيلول 2015) ص 10-11 (يمكن الوصول إليه على الرابط التالي:

https://www.apc.org/sites/default/files/APC_ESCR_Access_Juan%20Carlos%20Lara_September2015%20%2819%29_0.pdf).

وأشار تقرير عام 2019 للجنة رفيعة المستوى التابعة للأمن العام للأمم المتحدة المعنية بالتعاون الرقمي إلى أن "حقوق الإنسان العالمية تنطبق على من هم على الإنترنت كما تنطبق من هم خارج الإنترنت - فحرية التعبير والتجمع، على سبيل المثال، لا تقل أهمية في الفضاء الإلكتروني عن الساحة العامة" في الصفحة 16 (يمكن الوصول إليها على الرابط التالي:

<https://www.un.org/en/pdfs/DigitalCooperation-report-for%20web.pdf>).

في قضية دلفي ضد إستونيا، رقم الطلب 09/64569 (2015)، قضت الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن الإنترنت وفر منصة غير مسبقة لممارسة الحق في حرية التعبير (يمكن الوصول إلى ذلك على الرابط التالي:

<https://hudoc.echr.coe.int/eng#%22fulltext%22:%2264569/09%22,%22documentcollectionid%22:%22GRANDCHAMBER%22,%22CHAMBER%22,%22itemid%22:%22001-155105%22>)).

² راجع الوحدة الثالثة من هذه الدورة للحصول على مزيد من التفاصيل.

³ المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير، تقرير A/HRC/38/35 بشأن دور مقدمي خدمات الوصول الرقمي، الفقرة 23 (2017) (يمكن الوصول إليه على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomOpinion/Pages/SR2017ReporttoHRC.aspx>).

⁴ لمعرفة المزيد عن حيادية الشبكة، راجع الوحدة الثالثة من هذه الدورة والصفحات 2-9 من الوحدة الخامسة من الأقسام المتقدمة للدفاع الإعلامي حول الحقوق الرقمية وحرية التعبير عبر الإنترنت (يمكن الوصول إليها على: <https://www.mediadefence.org/ereader/publications/advanced-modules-on-digital-rights-and-freedom-of-expression-online/module-5-trends-in-censorship-by-private-actors>

الوحدة التعليمية 2: مقدمة في الحقوق الرقمية

في ذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنها تختلف على نطاق واسع في درجات الشمول والفعالية، وغالبًا ما تقدم حماية غير كافية ضد أنشطة المراقبة الحكومية. وتزايد المراقبة الجماعية التي تقودها الحكومة نتيجة لتطور التكنولوجيا التي تمكن من اعتراض الاتصالات بطرق جديدة متنوعة، مثل جمع البيانات البيومترية وتكنولوجيا التعرف على الوجه⁵.

ما هو الوسيط عبر الإنترنت

إن الوسيط على الإنترنت هو كيان يقدم خدمات تمكن الناس من استخدام الإنترنت، وينقسم إلى فئتين: (أ) القنوات، وهم مقدمو خدمات الوصول إلى الإنترنت أو خدمات النقل الفني؛ و(ب) مقدمو الخدمات، مثل المضيفين ومقدمي خدمات المحتوى، مثل المنصات عبر الإنترنت (مثل مواقع التواصل الاجتماعي) ومقدمي خدمات التخزين المؤقت وخدمات التخزين الدائم⁶. وفي الأساس، توزع أحكام مسؤولية الوسيط المسؤولية بين الوسطاء (مثل مواقع الويب والتطبيقات) ومطوري المحتوى ومنتجيه.

وهنا أمثلة عن وسطاء الإنترنت:

- مشغلو الشبكات، مثل مجموعة STC، وOoredoo، وZain⁷.
- موفرو البنية الأساسية للشبكات، مثل Cisco، وHuawei، وEricsson، وZTE.
- موفرو الوصول إلى الإنترنت، مثل Maroc Telecom، وTunisiana، وMobinil⁸.
- موفرو خدمات الاتصالات، مثل Zain، وEtisalat، وOmantel⁹.
- شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر ولينكدان.

إن أحد أكثر الأسئلة تحديًا فيما يتعلق بوسطاء الإنترنت هو ما إذا كان يمكن تسميتهم بالناشرين بالمعنى التقليدي للكلمة. وهل يكون مزود خدمة الإنترنت أو حتى منصة الوسائط الاجتماعية مسؤولاً عن المحتوى الذي يستضيفه

⁵ لمزيد من المعلومات، راجع الصفحة 11 من الوحدة الأولى من الوحدات المتقدمة للدفاع الإعلامي حول الحقوق الرقمية وحرية التعبير عبر الإنترنت (يمكن الوصول إليها على: <https://www.mediadefence.org/ereader/publications/advanced-modules-on-digital-rights-and-freedom-of-expression->

<https://www.mediadefence.org/ereader/publications/advanced-modules-on-digital-rights-and-freedom-of-expression-> (online/module-1-general-overview-of-trends-in-digital-rights-globally-and-expected-developments).

⁶ رابطة الاتصالات المتقدمة، "الأسئلة الشائعة حول مسؤولية الوسيط على الإنترنت" (2014) (يمكن الوصول إليها على الرابط التالي:

<https://www.apc.org/en/pubs/apc%E2%80%99s-frequently-asked-questions-internetintermed>).

⁷ تعرف على أفضل شركات الاتصالات في الشرق الأوسط لعام 2023

⁸ تقرير البنك الدولي: شبكات النطاق العريض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تسريع الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة

https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/Broadband_report/Broadband_MENA_annexes.pdf

⁹ الشرق الأوسط: العلامات التجارية الرائدة في مجال الاتصالات حسب قيمة العلامة التجارية 2023 | ستاتيسا

الوحدة التعليمية 2: مقدمة في الحقوق الرقمية

نيابة عن الآخرين؟ وجدت المحاكم عمومًا أن مزود خدمة الإنترنت لا "ينشر"، ولا يكون دوره في هذه العملية أكثر من دور مورد ورق الصحف أو الشركة المصنعة لمعدات البث. وكما أشار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير في عام 2011:

"إن تحميل الوسطاء المسؤولية عن المحتوى الذي ينشره أو ينشئه مستخدموهم يقوض بشدة التمتع بالحق في حرية الرأي والتعبير، لأنه يؤدي إلى الرقابة الذاتية والرقابة الخاصة الواسعة النطاق، وغالبًا دون الشفافية والإجراءات القانونية الواجبة"¹⁰.

إن الإطار الشامل لتحديد "مسؤولية الوسيط" يفتقر بشدة إلى الأطر القانونية والتنظيمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى معايير تقييدية مفرطة للتعبير من خلال الوسائط الرقمية عبر الإنترنت، مما يزيد من المخاطر والتكاليف للمنصات الرقمية والناشرين وأولئك الذين يستضيفون المحتوى عبر الإنترنت. وبالتالي، فإن المؤلفين والمحررين والناشرين ومقدمي خدمات الاستضافة معرضون للمساءلة عن المحتوى الذي يُعتبر إجراميًا بموجب القوانين المحلية والقواعد التنظيمية. وفي هذا السياق، ربما تكون قواعد مسؤولية الوسيط هي المجال الأكثر تخلقًا في التنظيم الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لقد اتخذت المحاكم الأردنية تاريخيًا نهجًا مدروسًا لمثل هذه القضايا. فقد طبقت "محكمة البداية" في عمان ما كان يُعرف بـ "الرقابة التقييدية"، حيث اعتبرت أحكام القوانين غير قابلة للتطبيق لأنها تنتهك الدستور. وقضت على وجه التحديد بأن المادة 78 من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 لا تنطبق على تقييد حرية النشر. وفي قرارها، ذكرت المحكمة أن إسناد مسؤولية التحقق من جميع المعلومات المنشورة في صحيفته إلى المحرر من شأنه أن يشكل انتهاكًا للدستور لأنه فشل في تلبية مبدأ حسن النية والبراءة.

لقد تم تطوير "مبادئ مانيلا لمسؤولية الوسيط" من أجل حماية حرية التعبير عبر الإنترنت وتزويد الحكومات بمعايير الرقابة وقوانين الإزالة التي تحترم حقوق المستخدمين¹¹. والمبادئ المقترحة هي:

1. لا ينبغي أن يكون الوسطاء مسؤولين عن محتوى الطرف الثالث: يجب إعفاء الوسطاء من المسؤولية عن محتوى الطرف الثالث حيث لم يقوموا بتعديل المحتوى؛ ولا يجوز إلزامهم بمراقبة المحتوى بشكل روتيني على شبكتهم أو منصتهم.

2. إن تقييد المحتوى يجب أن يتم فقط بناء على أمر صادر عن سلطة قضائية ينص على ذلك: من أجل تقييد المحتوى يجب أن يكون هناك أمر صادر عن سلطة قضائية مستقلة ومحايدة ينص على التقييد، وماعدا ذلك لا يجوز تقييد المحتوى.

¹⁰ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير (2011) (يمكن الوصول إليه على الرابط التالي :

https://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/17session/A.HRC.17.27_en.pdf).

¹¹<https://manilaprinciples.org/index.html>

الوحدة التعليمية 2: مقدمة في الحقوق الرقمية

3. يجب أن تكون طلبات تقييد المحتوى واضحة ولا لبس فيها وتتبع الإجراءات القانونية الواجبة: حيث يتلقى الوسيط طلب التقييد قبل صدور أمر قضائي، فلا يلزمه تقييم شرعية المحتوى؛ ويجب أن يتضمن الطلب أساسه القانوني؛ كما يجب فرض عقوبات على طلبات التقييد الصادرة بسوء نية.

4. يجب أن تمثل القوانين وأوامر وممارسات تقييد المحتوى لاختبارات الضرورة والتناسب: يجب أن تكون القيود خاصة بالمحتوى المعني، إذا لزم الأمر، ومحدودة في النطاق الجغرافي؛ ولا تمتد إلى ما بعد مدتها.

5. يجب أن تحترم القوانين وسياسات وممارسات تقييد المحتوى الإجراءات القانونية الواجبة: يجب منح الأطراف الحق في الاستماع إليهم والاستئناف ضد أوامر التقييد.

6. يجب دمج الشفافية والمساءلة في القوانين وسياسات وممارسات تقييد المحتوى: يجب نشر القواعد المعمول بها وتقارير الشفافية عبر الإنترنت في الوقت المناسب.

بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الدول بشكل متزايد وسطاء الإنترنت لمراقبة الإنترنت من خلال الطلبات المباشرة لإزالة المحتوى أو التدخل بالوصول إلى الإنترنت، وهي القرارات التي يتم اتخاذها غالبًا خارج الأطر القانونية والتنظيمية الرسمية وتفتقر إلى الشفافية والتدقيق العام. وحتى عندما يتم تفويض مثل هذه الإجراءات بموجب القانون المحلي، غالبًا ما يتم صياغة التشريع المستخدم بطريقة فضفاضة للغاية، مما يمنح السلطات سلطة تقديرية كبيرة لطلب إزالة المحتوى لأسباب غامضة أو غير مسموح بها.

في إحدى القضايا التي شهدتها مصر في عام 2012، تم تحميل مقطع فيديو مدته 14 دقيقة على موقع يوتيوب بعنوان "براءة المسلمين"، وكذلك تحت عناوين أخرى. أعقب ذلك احتجاجات كبيرة بشأن الفيلم في القاهرة، وطلب المحامي محمد حامد سالم من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات إصدار أمر بالحظر. ويبدو أن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات أصدر قراراً برفض طلب الحظر، وبعد ذلك تقدم المدعي بدعوى أمام محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرار الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، مع الفيلم المقدم، مدعياً أنه مسيء للإسلام ويشكل تهديداً لأمن مصر، ومطالباً المحكمة بحظر موقع اليوتيوب وأي روابط للفيديو داخل مصر.

وقد قبلت المحكمة الإدارية الدعوى بأن الفيلم مسيء للإسلام، وحكمت لصالحه بوقف تنفيذ قرار الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وحظر موقع اليوتيوب بالكامل لمدة شهر، طالما أنه يمكن رفعه عدة مرات باستخدام روابط مختلفة.

وقد طلبت جمعية حرية الفكر والتعبير وقف التنفيذ واستأنفت القرار أمام المحكمة الإدارية العليا في مصر، والتي طلبت رأي مجلس الدولة، والذي جاء فيه أنه لا يوجد أساس قانوني في القانون المصري لحجب الفيلم أو الموقع، إلا أنهم وجدوا أساساً قانونياً في المعاهدات الدولية التي تسمح بالقيود القانونية حيث كان الهدف المشروع هو مكافحة التعصب والقضاء على التمييز. وأشار المجلس أيضاً إلى أن حجب موقع اليوتيوب بالكامل من شأنه

الوحدة التعليمية 2: مقدمة في الحقوق الرقمية

المساس بحرية الفكر والتعبير، فضلاً عن المساس بالخدمات التي يقدمها موقع اليوتيوب، بما في ذلك نشر التعاليم السلمية للإسلام.

رفضت المحكمة الإدارية العليا الطعن المقدم من "مؤسسة حرية الفكر والتعبير" وأيدت القرار السابق بحظر موقع يوتيوب لمدة شهر. وفي قرارها، قضت المحكمة بأن حرية التعبير في هذه الحالة لا تشكل أساساً صالحاً للطعن لأن الفيلم يشكل "انتهاكاً للمصالح العليا للدولة والأمن القومي" و"اعتداءً على أحكام الدستور والقانون"¹².

وفي قضية أخرى تقدم أحد المدعى عليهم بطعن أمام محكمة القضاء الإداري لإلغاء حكم قضت فيه بعدم سحب الترخيص الممنوح لموقع اليوم السابع، رغم نشر الموقع عبارات مسيئة له. وقضت المحكمة بأنه على الرغم من أن المحتوى المنشور على الموقع يشكل جريمة إهانة وقذف، فإن سحب ترخيص الموقع وإغلاقه بالكامل يتعارض مع المادة 71 من الدستور التي تحظر أي رقابة أو تعليق لوسائل الإعلام المصرية¹³.

التمتع المحدود بحرية التعبير عبر الحدود

إن إحدى نقاط القوة الخاصة بحرية التعبير على الإنترنت هي أنه يمكن التمتع بهذا الحق بغض النظر عن الحدود المادية. فالناس قادرون على التحدث وتبادل الأفكار والتنسيق والتعبئة في جميع أنحاء العالم على نطاق كبير وغير مسبوق. ومع ذلك، فإننا نرى بشكل متزايد الحكومات والهيئات التنظيمية للاتصالات الوطنية تحد من الوصول إلى الإنترنت وتمنعه بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، تدعم بعض المحاكم قرارات هذه المؤسسات، وتنفذ عمليات إغلاق الإنترنت وفرض قيود على الوصول إلى الإنترنت والاتصالات الإلكترونية.

وقد وضعت محكمة العدل الأردنية (محكمة العدل العليا) سابقة مهمة في قضية بارزة، حيث قضت بعدم دستورية أحكام قانون الصحافة والنشر المؤقت رقم 27 لعام 1997 لأن "التدابير الضرورية" المنصوص عليها في المادة 94 من دستور عام 1952 لإصدار القوانين المؤقتة في غياب البرلمان لم يتم الوفاء بها. وأظهر هذا القرار أن القيود المفروضة على وسائل الإعلام (الصحافة والنشر في هذه الحالة) لم تعتبر "تدابير ضرورية" بحيث يمكن إصدار قانون مؤقت لتنظيم حرية التعبير بهذه الطريقة¹⁴.

¹² جمعية حرية الفكر والتعبير ضد محمد حامد سالم (2018). المحكمة الإدارية العليا في مصر، أول درجة، حكم متعلق بالقضية رقم 660693، للسنة القضائية 66، بتاريخ 2013/02/09، صدر الحكم النهائي في 2018/05/26. <https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/wp-content/uploads/2019/03/Association-for-Freedom-Thought-and-Expression-v.-Salem.pdf>

¹³ مرتضى أحمد منصور ضد وزير الاستثمار ووزير الإعلام وآخرين (2014). محكمة القضاء الإداري المصرية، القضية رقم 73228، السنة القضائية 67، الصادرة في 2014/02/15. <https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/wp-content/uploads/2021/04/Mortada-Ahmed-Mansour-v.-Minister-of-investment-Minister-of-Media-Others1-copy.pdf>

¹⁴ محكمة العدل الأردنية (محكمة العدل العليا)، القضية رقم 97/226، 26 يناير/كانون الثاني 1998.

الوحدة التعليمية 2: مقدمة في الحقوق الرقمية

وفي مصر، قضت المحكمة الإدارية الدرجة الأولى بتغريم الرئيس الأسبق حسني مبارك ورئيس وزرائه ووزير الداخلية لقيامهم بقطع الإنترنت وتعليق خدمات الهاتف المحمول في الفترة الممتدة ما بين 28 يناير/كانون الثاني 2011 و 2 فبراير/شباط 2011 أثناء الثورة المصرية¹⁵ عام 2011 وقد ألغت المحكمة الإدارية العليا في الاستئناف القرار الأصلي الذي قضى بعدم قانونية القطع، وقضت بأن قطع الإنترنت وتعليق خدمات الاتصالات كان متوافقاً مع القانون والأهداف المشروعة المتمثلة في الحفاظ على الأمن القومي وسلامة أراضي الدولة¹⁶.

وتطرح شبكة الإنترنت أيضاً تحديات خاصة. ذلك أن القدرة على النشر الفوري والوصول إلى جمهور واسع النطاق قد تخلق صعوبات من منظور قانوني، مثل تحديد الهوية الحقيقية للمتحدث عبر الإنترنت، أو تأسيس ولاية قضائية لتأسيس دعوى قانونية، أو تحقيق المساءلة عن المخالفات التي انتشرت بسرعة عبر الإنترنت، مثل نشر صور حميمة دون موافقة الطرفين.

لقد حكمت محكمة الجنايات البحرينية على الناشط السياسي البحريني نبيل رجب بالسجن لمدة خمس سنوات في عام 2018 بسبب تغريداته التي تندد بدور المملكة العربية السعودية في الحرب في اليمن وانتقاده لإساءة معاملة السجناء؛ فوفقاً للمادة 216 من قانون العقوبات البحريني، يُسجن أي شخص يُدان بإهانة الحكومة، والعقوبة تخضع لتقدير القاضي. وتنص المادة 133 على عقوبة تصل إلى عشر سنوات بسبب نشر أخبار أو بيانات أو شائعات كاذبة أو خبيثة في زمن الحرب. وقد أُطلق سراح رجب في شهر يونيو/حزيران عام 2021 بعد أن قضى نصف عقوبته وفقاً لقانون صدر عام 2017 والذي منح السلطة التقديرية لتقديم عقوبات بديلة بعد أن يقضي المعتقل نصف العقوبة الملتمزم بها¹⁷.

إن حذف تغريدة على تويتر لا يعني بالضرورة إزالتها من جميع المنصات، حيث توجد طرق أخرى قد يتم بها توزيع المحتوى والتي لا يتم تناولها بالحذف (مثل إعادة التغريدات التي أضاف فيها الأشخاص تعليقا من تلقاء أنفسهم)¹⁸، وقد لا تكون الأطراف الثالثة المسؤولة عن مثل هذه المنشورات طرفاً في الدعوى، وبالتالي غير ملزمة بإزالة المحتوى الذي نشرته. وهذا يشكل تحدياً لإيجاد علاجات فعالة لمطالبات التشهير أو خطاب الكراهية أو الحق في النسيان.

¹⁵ حكم محكمة القضاء الإداري المصرية أول درجة في القضية رقم 21855 لسنة 65 قضائية بتاريخ 2011/05/28.

<https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/wp-content/uploads/2022/11/1st-Instance-Ruling.pdf>

¹⁶ قرار المحكمة الإدارية العليا بتاريخ 2018/03/24.

¹⁷ <https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/nabeel-rajab-case/>

¹⁸ ALT Advisory، أفاني سينغ، "وسائل التواصل الاجتماعي والتشهير عبر الإنترنت: إرشادات من مانويل ضد EFF"، (2019) (يمكن الوصول إليه على الرابط التالي: <https://altadvisory.africa/2019/05/31/social-media-and-defamation-online-guidance-from-manuel-v-eff>).

الحق في حرية التعبير على الإنترنت

إن القانون الدولي واضح في أن الحق في حرية التعبير ينطبق على الإنترنت كما ينطبق على العالم الحقيقي، على الرغم من التحديات التي تعترض تنفيذ هذا المبدأ في الممارسة العملية. على سبيل المثال، تنص المادة 19(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) صراحة على أن الحق في حرية التعبير ينطبق "بغض النظر عن الحدود"، كما يوضح التعليق العام رقم 34 للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (UNHRCtee General) (Comment No. 34) أن هذا يشمل وسائل الاتصال القائمة على الإنترنت¹⁹.

التحديات التي تواجه حرية التعبير على الإنترنت

تتضمن بعض الأمثلة على التحديات الجديدة التي تواجه ممارسة حرية التعبير على الإنترنت ما يلي:

- حجب المحتوى وفلترته وإزالته، والذي يتم تنفيذه غالبًا من قبل وسطاء الإنترنت نيابة عن الحكومة خارج الأحكام التنظيمية أو التشريعية أو بموجب تشريعات موسعة وغامضة، وبقدر ضئيل من الشفافية أو المساءلة.
- تنظيم المحتوى عبر الإنترنت من خلال تشريعات جرائم الإنترنت الواسعة والغامضة بشكل مفرط، والتي على الرغم من أنها تهدف ظاهريًا إلى مكافحة الأنشطة الإجرامية الحقيقية عبر الإنترنت، مثل المواد الإباحية للأطفال، غالبًا ما تسيء الحكومات استخدامها لقمع النقد وحرية التعبير²⁰.
- أدى النمو السريع في المعلومات المضللة والخاطئة على المنصات عبر الإنترنت إلى رد فعل عنيف من الدول، والتي ردت بلوائح "الأخبار المزيفة" التي غالبًا ما تقيد حرية التعبير بشكل غير مبرر²¹.
- تحديد الصحفيين ووسائل الإعلام وحمائهم في بيئة مشبعة الآن بالمدونين وكتاب وسائل التواصل الاجتماعي، والدفاع عنهم من المضايقات عبر الإنترنت، وخاصة النساء اللاتي يتعرضن بشكل غير متناسب للهجمات عبر الإنترنت.
- تمكين الوصول المجاني والكامل والمناسب اجتماعيًا إلى الإنترنت، بما في ذلك التغلب على تحديات عدم القدرة على تحمل التكاليف مع منع التشويه الذي يمكن أن يحدثه التقييم الصفري²².
- معالجة انتشار كلام الكراهية على منصات الإنترنت دون تحميل الجهات الفاعلة الخاصة مسؤولية غير مبررة للحد بشكل استباقي من المحتوى على منصاتهما.
- حماية الجمهور من غزو استخدام البيانات الخاصة وحماية الاتصالات المجهولة، مع تمكين المساءلة في الوقت

¹⁹ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "التعليق العام رقم 34، الفقرة 12 (2011)" (يمكن الوصول إليه على الرابط التالي: <https://www2.ohchr.org/english/bodies/hrc/docs/gc34.pdf>).

²⁰ مزيد من المعلومات، راجع الوحدة 7 في هذه السلسلة من Media Defense حول "الجرائم الإلكترونية".

²¹ مزيد من المعلومات، راجع الوحدة 8 في هذه السلسلة من Media Defense حول "الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة والدعاية".

²² مزيد من المعلومات، راجع الوحدة 3 في هذه السلسلة من Media Defense حول "الوصول إلى الإنترنت".

نفسه عن السلوك غير القانوني عبر الإنترنت.

الخاتمة

إن الحقوق الرقمية مجال جديد وديناميكي نسبياً. وحمايتها يتطلب مجموعة من الجهات الفاعلة الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل، مثل وسطاء الإنترنت. إن الإنترنت أداة قوية بشكل لا يصدق للتقدم الاجتماعي وإحقاق حقوق الإنسان بشكل أكثر اكتمالاً، ولكنها تثير أيضاً تحديات معينة. ومع ذلك، فإن القانون الدولي واضح في أن نفس الحقوق التي تنطبق خارج الإنترنت تنطبق على الإنترنت، وفي الوقت الذي قد تكون فيه هذه التحديات هائلة، فإن فوائد تحقيق ذلك بشكل صحيح - توفير إنترنت مجاني وعادل يمكن للجميع الوصول إليه - لها مسألة مهمة للغاية، بحيث لا يمكن تجاهل الحقوق الرقمية.